

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-246553

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-246553

المقامة

المستأنفة

من / المتهم

المستأنف ضدها

ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 18/06/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير

المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كُلّ من:

رئيساً

الأستاذ / ...

عضوأ

الأستاذ / ...

عضوأ

الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من / ... ، هوية وطنية رقم (...), ترخيص محامية رقم (...), بصفته وكيلًا عن مدير

الشركة المستأنفة، وذلك بموجب الوكالة رقم (...) الصادرة في تاريخ ... ، على القرار الابتدائي رقم (- CSR-2024-

(240076) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

" عدم قبول طلب التماس إعادة النظر المقدم من / ... ، (سجل تجاري رقم ...). "

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 22/12/1446هـ، الموافق 18/06/2025م، وفي تمام الساعة (09:01) مساءً، عقدت اللجنة

الجممركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على

ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجممركية الصادرة بالأمر

الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من ... على القرار رقم (- CSR-2024-

(240076) وتاريخ 30/10/2024م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف

القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي

رقم (41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجممركية الصادرة بالأمر

الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرافقاته، وحيث إن الثابت من خلال الأوراق ذلو

ملف الدعوى من مستند السجل التجاري، ونسخة من عقد تأسيس الشركة، ووفقاً للمادة (34) من قواعد عمل اللجان

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-246553

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-246553

الزكوية والضريبية والجمالية التي نصت على أنه: "دون إخلال بما ورد في الفقرة (2) من المادة (الثالثة والثلاثين) من القواعد يُقدم طلب الاستئناف خلال (ثلاثين) يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسلمه، من خلال النظام الإلكتروني للأمانة العامة، مشتملاً على بيانات القرار المستأنف والأسباب التي بني عليها الاستئناف وطلبات المستأنف، ويُعد طلب الاستئناف مقيداً من تاريخ تقديمها. وفي حال عدم استيفاء البيانات، فعلى مقدمه استيفاء ما نقص منه خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ إبلاغه بذلك النقص، فإن لم يستوف ما طلب منه خلال هذه المدة، فللدائرة الحكم بعدم قبوله."؛ وحيث تم الطلب من المستأنفة بتاريخ 23/01/2025م تقديم نسخة من السجل التجاري رقم (... ) ونسخة من عقد التأسيس، إلا أنها لم تقدم بما تم طلبه منها حتى تاريخ انتهاء مدة طلب المستندات، وحيث لم يثبت للجنة صلاحية الموكيل بتوكيل الوكيل لتقديم الاستئناف الماثل؛ الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى تقرير عدم قبول الاستئناف شكلاً، عليه خلصت اللجنة الاستئنافية بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلاً.

ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ.

وصل اللهم وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...،

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.